



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الجهود اللغوية والنحوية لأبي نصر الحدّاديّ

(ت نحو 420 هـ)

رسالة قدّمتها
شيماء عبد الحليم إسماعيل الحلاق
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتورة
غادة غازي عبد المجيد

ربيع الأول
آذار
1433 هـ
2012 م

الفصل الأول

أدلة الصناعة عند الحدّاديّ

أدلة الصناعة هي : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله " (1) ، وقد حدّها السيوطي (ت 911هـ) بقوله : " علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل " (2) ، أمّا فائدة أدلة الصناعة فهي : " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الاطلاع على الدليل " (3) وقد اعتمد النحاة على هذه الأصول بأنواعها كالتقياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال (4) ، وكان الحدّاديّ واحداً من النحاة الذين اعتمدوا جملةً من الأصول في استنقاء قواعدهم النحوية على نحو ما سيظهر في صفحات هذا الفصل من الدراسة .

السماع

أولاً : السماع في اللغة

قال الخليل : " السمعُ : الأذن وهي المسمّعة ... والسمعُ ما وقَرَ فيها من شيء يسمعه " (5) ، وحدّه غيره بأنّه : اسم ما استلذتْ به الأذن من صوتٍ حسنٍ ، وهو أيضاً ما سمعتَ به فشاغ ، وتكلم به الناس (6) .

واصطلاحاً : حدّه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) بقوله : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة " (7) .

وبين السيوطي ما يشتمل عليه السماع ؛ إذ قال : " وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام

(1) لمع الأدلة : 80 .

(2) الاقتراح في علم أصول النحو : 21 ، وينظر : ارتقاء السيادة : 35

(3) لمع الأدلة : 80 ، وينظر : ارتقاء السيادة : 35 .

(4) ينظر : لمع الأدلة : 81 ، وارتقاء السيادة : 35 .

(5) العين (سمع) : 348/1 ، وينظر : لسان العرب (سمع) : 2095/24 .

(6) ينظر : تهذيب اللغة (سمع) : 74/2 ، وتاج العروس (سمع) : 223/21 - 224 .

(7) لمع الأدلة : 81 ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المؤلدين ، نظماً أو نثراً عن مسلم أو كافر ... " (1) ، واختصره يحيى الشاوي (ت 1096هـ) بأنه : " المراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته " (2) .

فالسماح إذاً يشمل كل ما سُمِعَ عن العرب سواءً أكان سماعاً مباشراً أم غير مباشر ، ويقول علي أبو المكارم عن السماع إنّه : " الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها " (3) ، فالسماح عنده ما أخذ مباشرةً عن الناطقين باللغة . ويذكر عبد الجبار النائلة ضوابط ينبغي اتباعها عند الذين يستقرون اللغة ويضعون قواعدها ؛ إذ يقول : " لا بدّ لمن يبتغي وضع قواعد للغةٍ ما من استقراء كلام أهلها ليتمكن من كشف أسرارها ومعرفة خصائصها بالسماح من الناطقين بها والنقل عنهم ، ومن ثمّ تعديد القواعد لكي تكون أقرب إلى واقع اللغة " (4) في حين نجد محمد خير الحلواني ينعته بأنها عملية صعبة ولها بداية ونهاية ؛ إذ يقول : " السماع عملية صعبة ، فهو مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات ، وتنتهي بالكشف عن القواعد ، ويقوم بين البدء والانتهاء : التصنيف ، والتقسيم ، والاستقراء " (5) .

والسماح أصلٌ من أصول النحو التي اعتمد عليها البصريون والكوفيون فلم يقتصر على فئةٍ نحويةٍ دون أخرى ، فالبصريون سمِعوا اللغة وكذلك فعل الكوفيون لِمَا للسماح من أهمية ، فكيف يستتبط النحاة الأحكام ويضعون القواعد إذا لم تكن ثَمَّةَ مادة لغوية يُديمون النظر فيها والبحث ، ولكن كان لأهل البصرة السابق في ذلك بحكم أسبقية ظهور مذهبهم ، وقد تشددوا في الأخذ " فلم يسمعوا إلا من الفصحاء بشروط مشددة ، فكانوا لا يأخذون إلا عن الثقات من الرواة ، أو فصحاء الأعراب ، كما حددوا سماعتهم من قبائل قليلة كانت تقطنُ بوادي وسط وشرق الجزيرة " (6) ،

(1) الاقتراح في علم أصول النحو : 36 .

(2) ارتقاء السيادة : 47 .

(3) أصول التفكير النحوي : 21 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 18 .

(5) أصول النحو العربي : 15 - 16 .

(6) الشواهد والاستشهاد في النحو : 18 .

وهذه القبائل ذكرها أبو نصر الفارابي (ت339هـ) في كتاب (الحروف) ؛ إذ قال :
 " كان الأفضل أن تؤخذ لغات الامة عن سكان البراري منهم متى كانت... فتعلموا
 لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون اهل الحضرة ثم من سكان البراري
 من كان في اوسط بلادهم ومن اشدّهم توحشاً وجفاءً وابعدهم اذعاناً وانقياداً، وهم
 قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل فإن هؤلاء هم معظم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب،
 والباقيون فلم يؤخذ عنهم شيء... " (1) .

أمّا أهل الكوفة فقد توسعوا في الرواية ، فلم يكتفوا بما سمعوه من العرب الفصحاء بل
 تعدّوه إلى الأخذ عمّن سكن من العرب في حواضر العراق (2) .

أمّا أقسام السماع فهي : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، وكلام العرب
 المنظوم والمنثور (3) .

1- القرآن الكريم وقراءاته :
 أ- القرآن الكريم

إنّ القرآن الكريم هو كتاب الله **(عز وجل)** المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
 من خلفه ، ولا شكّ في أنّه يمثل القمة في الفصاحة والبلاغة ، وقد عوّل عليه
 النحويون واللغويون كثيراً فهو " النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته
 بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ولم تعتنِ أمةٌ
 بنصٍ كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم ، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح

المُجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف ، وعلوم البلاغة ، وقراءاته
 جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا يضاهيها حجة " (4) ، ومن هؤلاء العلماء
 العلماء الحداديين فقد أكثر من الاستشهاد بنصوص الذكر الحكيم بعده : " عماد الأدلة

(1) كتاب الحروف : 146-147، وينظر: المزهري في علوم اللغة : 167/1 ، والاقتراح في علم

أصول النحو : 44 ، وفي أصول النحو : 21 .

(2) ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 159 - 165 .

(3) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 36 ، وارتقاء السيادة : 47 ، وفي أصول النحو :

. 28

(4) في أصول النحو : 28 .

پ ڇڏ الأنعام : 143 ، وڇڏ ڇڏ ڇڏيونس : 91 ، ونحوها وسُمي الفرق ؛ لأنه يفرق بين الخبر والاستفهام⁽¹⁾ .

أمّا على المسائل الصرفية فقد استشهد بالآيات القرآنية في الكتابين، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كتاب (الموضّح) عند كلامه على قوله تعالى : ڇڏ ڏ و و ڇڏ البقرة : 117 ؛ إذ قال : " مُبْدَعُهُمَا ، فعيل بمعنى مُفْعِلٍ ، مثل : سميع بمعنى مُسْمِعٍ "⁽²⁾ وقد وضع في (المدخل) باباً بهذا العنوان⁽³⁾ .

ومن أمثلة ما استشهد به على المسائل الصرفية في (المدخل) ما جاء في كلامه على تحويل الصيغ ومجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) ، إذ قال : " قال تعالى : ڇڏ المائدة : 3 ، أي : المنطوحة ، وقال : ڇڏ و ي ي ڇڏ هود : 69 ، يعني محنود وقوله تعالى : ڇڏ پ پ پ ڇڏ المرسلات : 21 ، معناه : المفعول "⁽⁴⁾ .

ومن مواضع استشهاده على مواطن الدلالة اللغوية ما جاء في (الموضّح) عند كلامه على قوله تعالى : ڇڏ ڏ ڏ ڏ الكهف : 79 ، إذ قال : " أي : قدّامهم وهذا من الأضداد "⁽⁵⁾ ، ومن أمثلة ما استشهد به في (المدخل) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : ڇڏ ڏ ڏ ڏ النازعات : 30 ؛ إذ قال : " معناه : قبل ذلك ، وقد يكون (بعد) بمعنى (قبل) فيجري مجرى الأضداد ، كقولهم : الجون : للأبيض والأسود ، والجلل : للعظيم والحقير "⁽⁶⁾ .

ومن أمثلة استشهاده على المستوى النحوي في (الموضّح) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : ڇڏ ڏ ڏ ڏ البقرة : 42 ، إذ قال : " (وتكتموا الحق) ،

(1) المدخل : 614 .

(2) الموضّح : 29 .

(3) ينظر : المدخل : 273 .

(4) المصدر نفسه : 267 .

(5) الموضّح : 74 ، وينظر : الأضداد لابن الانباري : 68

(6) المدخل : 441 ، وينظر الأضداد : 79 ، 107 ، 111 .

أي : ولا تكتموا الحق ، فنابت (الواو) عن (لا) كقوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ .
 ﴿ الأعراف : 22 ، أي : وألم أقل لكما ﴾⁽¹⁾ .

أما المستوى النحوي في (المدخل) فقد زخر بالشواهد القرآنية، وأكثر من الاستشهاد بها في هذا المستوى كثرةً فاضت ما استشهد به في المستويات اللغوية الأخرى ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلامه على (إدخال (لا) في الكلام صلةً وزيادة) ؛ إذ قال :
 " إدخال (لا) في الكلام صلةً جائزٌ خصوصاً إذا كان في بدء

الكلام أو في آخره ، فمنها قوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ ، فمعناه : أقسم ، وقوله : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ ، والمعنى : ليعلم ، وقوله تعالى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ ، والمعارج : 40⁽²⁾ ، وآيات كثيرة يوردها للمشابهة بينهن من حيث إن (لا) زائدة فيهن .

ويظهر مما تقدّم أنّ منهجَهُ في التعامل مع الشاهد القرآني اعتمد على أساس من عقد مشابهات بين الآيات الكريمة وإيرادها في الباب الواحد ؛ لذلك نقرأ أكثر من شاهد واحد في الباب الواحد فضلاً عن أنّه في أحيان أخرى لم يكتفِ بالشاهد القرآني بل كان يردفُهُ بالحديث أو الشعر مما يدلّ على سعة ثقافته وجزارة حفظه وسرعة استحضاره لما يحفظ .

فالناظر في كتاب الحداديين يجد أنّ منهجه في التعامل مع الشاهد القرآني اتسم بأنّه كان يستخلص القاعدة النحوية من النص القرآني ويجعل القرآن الكريم هو الحاكم على العربية وليست العربية هي الحاكمة عليه ، وهو لا يكتفي بالشاهد القرآني الواحد بل يدخل كلّ ما شابهه من آيات ويجمعها في مكانٍ واحدٍ ، ومن ثمّ يردفُها بالشواهد الشعرية فكانه يحاولُ استحضار كلّ خزينة من المحفوظ القرآني والشعري . وفي بعض الأحيان يستشهدُ بالآية القرآنية ويعضدُها بحديثٍ نبويّ وبشاهدٍ شعري ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (الباء) التي تجيء بمعنى (مع) ؛ إذ قال : " كقوله تعالى

(1) الموضّح : 26 .

(2) المدخل : 94 - 95 .

: ج ج ج ج ج ج الأحزاب : 25 ، أي : مع غيظهم ، وقال النبي ﷺ في الشهداء : (زملوهم بدمائهم)⁽¹⁾ وقال زهير⁽²⁾ :
فتعركم عرك الرحي بثقالها ... " (3)

ب- القراءات القرآنية

حدّثها الزركشي (ت794هـ) بأنّها : " اختلاف ألفاظ الوحي - المذكور - في كتابة الحروف ، أو كفيّتها من تخفيفٍ أو تثقيلٍ وغيرهما " (4) .
وقد وضع ابن الجزري أركاناً للقراءة الصحيحة وهي : موافقتها للعربية ولو بوجه ، وموافقتها لأحد المصاحف العثمانية ، وصحة سندها عن الرسول الكريم ﷺ⁽⁵⁾ ، فإن توافرت فيها هذه الشروط فهي " القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها

القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمّن هو أكبر منهم " (6) .
أمّا السيوطي فقد أجاز الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواءً أكانت متواترةً أم آحاداً أم شواذاً ؛ إذ قال : " أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواءً أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف

(1) فتح الباري : 209/3 - 213 .

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وعجزه (وتلقح كشافاً ثم تنتج فنتم) ينظر : ديوانه : 82 .

(3) المدخل : 530 .

(4) البرهان في علوم القرآن : 318/1 .

(5) ينظر : النشر في القراءات العشر : 9/1 .

(6) النشر في القراءات العشر : 9/1 .

بعينه وإن لم يجر القياس عليه كما يُحتجُّ بالمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ... " (1) .

* منهجُة في الاستشهاد بالقراءات القرآنية
إنَّ القراءات القرآنية تُعدُّ مَعِيناً لا يَنْضُبُ وزاداً لا يَنْفَدُ ، فقد اعتنى الحدّادِيّ كسابقيه بالقراءات القرآنية وقد بلغ عدد القراءات التي استشهد بها في كتاب (الموضِّح) اثنتي عشرة قراءةً وهذا العدد من القراءات يتناسب مع حجم الكتاب الذي اتَّسم بصغره واختصاره فمعظم قراءاته التي استشهد بها كانت تدور في ميدان اللهجات أو اللغات أو في معرض تقدير بعض الأحكام النحوية ، ومن أمثلة ما ربط به القراءة باللهجة ما جاء في قوله تعالى : **چ چ چ ج چ چ چ** الروم : 54 ؛ إذ قال : " أي : قدَّر خلقكم من نطفة ضعيفة ، فُرى بضم الضاد وفتحها (2) وهما لغتان " (3) .

ومن الملاحظ أيضاً في كتاب (الموضِّح) أنه يصف القراءة وصفاً ، من ذلك مثلاً ما جاء في شأن (رُبَّ) الداخلة على الفعل في قوله تعالى : **چ پ پ پ پ** **پ پ ن ن چ الحجر : 2 ؛** إذ قال : " (رُبَّ) تدخل على الاسم ولا تدخل على الفعل ، وقرأ مشدداً ومخففاً (4) بضم الراء أبو بكر عن عاصم في رواية الشّموني * واستدلَّ بقول الشاعر (5) :

(1) الاقتراح في علم أصول النحو : 36 ، وينظر : المحتسب : 32/1 - 33 .

(2) قرأ (ضَعَف) بفتح الضاد عاصم وحمزة والباقون بضمها ، ينظر : السبعة في القراءات : 508 .

(3) الموضِّح : 91 .

(4) اختلف في تشديد (الباء) وتخفيفها ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (ربّما) مشددةً ، وقرأها عاصم ونافع مخففةً ، ينظر : السبعة في القراءات : 366 ، وإتحاف فضلاء البشر : 74 .

* في الأصل (السمولي) والصواب ما أثبتته ، وهو أبو جعفر محمد بن حبيب الشّموني ، ينظر : المستنير في القراءات العشر : 101 ، 104 .

(5) البيت للحويدرة الذبياني ، ينظر : ديوانه : 46 .

أُسْمِي ما يدريك أن رُبَ فتيةٍ باكرتُ لذّتهم بكأسٍ مُثْرَعٍ⁽¹⁾ .

فهو لم يذكر نص القراءة ولكنه وصفها فقط . ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحداديّ كان يتعامل مع القراءة القرآنية على أنها في مرتبةٍ قريبةٍ من مرتبة النص القرآني الأصلي ، إذ يلاحظ ذلك في قوله تعالى : **جَاءَ بِجَدِّ الْقَمَرِ** : 7 * ، فهو لم يتعامل مع النص الأصلي بل تجاوزه وبدأ الكلام على القراءة الواردة فيه⁽²⁾ .

أمّا منهجه في التعامل مع القراءات في كتاب (الموضّح) فأجده لا يُخطئ قراءةً ولا ينسبها إلى قارئها إلا في القليل النادر ويكتفي بعبارة (وقُرئ) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحداديّ في (الموضّح) لم يستشهد بالقراءات الشاذة بل اقتصر على القراءات التي عُرفت بالقراءات السبعية .

أمّا في كتاب (المدخل) فقد بلغ عدد القراءات خمساً وثلاثين قراءةً قرآنيةً، وهذا العدد يفوق ما استشهد به في كتابه (الموضّح) وذلك ؛ لكبر حجم (المدخل) موازنةً مع (الموضّح) ، وأمّا من حيث نسبة القراءة إلى قارئها فلم يختلف (المدخل) عن (الموضّح) فهو لا ينسب إلا في القليل النادر ، ومن أمثلة ما استشهد به ما جاء في قوله تعالى : **جَاءَ بِجَدِّ الْقَمَرِ** : 7 ، إذ

قال : " رُوي عن عمر بن الخطاب **ﷺ** أنه كان يقرأ (غير المغضوب عليهم وغير الضالين)⁽³⁾ " ⁽⁴⁾ ، ففي هذا الموضع نسب القراءة إلى قارئها ، وفي مكانٍ آخر نسب القراءة إلى يعقوب الحضرمي⁽⁵⁾ .

* قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (خُشَعًا) بضم الخاء وتشديد الشين ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعًا) بالالف ، ينظر : السبعة في القراءات : 617 - 618 .

(1) الموضّح : 66 - 67 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 106 .

(3) وهي قراءة عمر وعلي (رضي الله عنهما) وأبي بن كعب ، ينظر : الكشف : 59/1 ، والمحمر الوجيز : 78/1 ، وشواذ القراءات : 45 .

(4) المدخل : 97 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 547 ، وتتنظر قراءة يعقوب في المستنير في الفراءات العشر : 310 .

ومن أمثلة ما استشهد به في المسائل النحوية ما جاء في باب (انتصاب الأسماء بالمصادر) عند كلامه على الفصل بين المتضايفين بالمصدر في قوله تعالى : (زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) الأنعام : 137⁽¹⁾ ، إذ قال : " بنصب الأولاد وخفض الشركاء على قراءة ابن عامر ، والمعنى : قتل شركائهم أولادهم ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : (أولادهم) ونصب بإيقاع المصدر عليه وهو القتل " (2) .

ج- الحديث النبوي الشريف

يُعدُّ الحديث النبوي الشريف منبعًا آخر من المنابع التي مدّت العربية بفيضٍ من الألفاظ ويقصدُ به : " أقوال النبي وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه " (3) . وعدّه عبد الجبار النائلة : " منبعٌ ثرٌّ ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية تُعنى به اللغة العربية ، وتقيدُ منه ثروة تضاف إلى متنها وأساليب جديدة تدخل استعمالاتها " (4) .

أمّا موقف النحاة فقد منعهُ كثيرٌ منهم ولم يعتمدهُ أصلاً في بناء القواعد وذلك ؛ لما شاب الأحاديث النبوية من وضعٍ ودسّ ، فكان يفترض بهم أن يتخذوه مصدرًا من مصادر الاستشهاد ودليلاً مهمًا من أدلة النحو ولكنهم مع إجماعهم عامةً " على أنّ النبي ﷺ أفصح العرب قاطبةً وأنّ الحديث لا يتقدمهُ شيءٌ في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنّه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يُروى من الأحاديث فريقين : فريق غلب على ظنّه أنها لفظه ﷺ فأجاز الاحتجاج بها ، وفريق غلب على ظنّه أنها

(1) قرأ ابن عامر (زَيْن) بالبناء للمفعول ، وقرأ الباقر (زَيْن) بالبناء للمعلوم و (قتل) نصب به ، و (أولادهم) بالخفض ، و (شركائهم) بالرفع ، ينظر : السبعة في القراءات 270 ، والحجة للقراء السبعة : 409/3 ، وإتحاف فضلاء البشر : 386/1 .

(2) المدخل : 320 - 321 .

(3) في أصول النحو : 46 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 279 .

مروية بالمعنى لا باللفظ وإذا لا يجيز الاحتجاج بها⁽¹⁾ . وهناك فريق ثالث متوسط بين المانعين والمجيزين .

في حين أثبتت خديجة الحديثي أنّ العلماء الأوائل كالخليل وسيبويه استشهدوا بالحديث الشريف في القضايا النحوية والصرفية ، إذ ذكرت أنّ سيبويه ورد في كتابه ثلاثة عشر حديثاً ، وكذلك الفراء ، إذ استشهد بـ (8) أحاديث⁽²⁾ إلا أنهم كانوا يدرجونها ضمن المادة اللغوية ؛ لذلك لم ينتبه الباحثون على أنها أحاديث . وذكرت أنّ أوائل النحاة قد " احتجوا به ولم يتركوه أو يرفضوه - كما عبّر عن ذلك بعضهم- وإنّ بداية الاحتجاج - كما علّمناه حتى الآن - تُورخ بأبي

عمرو بن العلاء فالخليل فسبويه ، فلم يكن الفراء ولا أبو علي الفارسي ولا ابن جني أو الزمخشري كما أثبت الباحثون المحدثون ولا السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك أول من احتجّ بالحديث النبوي في النحو والصرف⁽³⁾ .

* منهجٌ في الاستشهاد بالحديث الشريف

خلا (الموضّح) من الاستشهاد بالحديث الشريف وذلك عائد إلى صغر حجم الكتاب ، أمّا في (المدخل) فيعدّ الحدّاديّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، إذ بلغ عدد الأحاديث المستشهد بها ثلاثة وعشرين حديثاً .

ومن أمثلة ما استشهد به في المسائل الصوتية ما أورده عن الإبدال الصوتي بين (الميم) و (اللام) ، إذ قال : " ومنها ما تزداد في آخر الكلام مثل : زرقم جمع أزرق ، وكقولهم للابن : ابنم ... وروى عن النبي ﷺ أنّه قال : (ليس من امبر

امصيام في امسفر)⁽⁴⁾ يريد : ليس من البرّ الصوم في السفر⁽⁵⁾ ، وهذا ليس من زيادة (الميم) كما ذكر الحدّاديّ وإنما قاله الرسول ﷺ على لهجة من لهجات

(1) في أصول النحو : 47 .

(2) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 77 - 86 .

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 78 .

(4) مسند أحمد : 434/5 .

(5) المدخل : 554 .

العرب وهي لغة (طَيِّئٌ وَحَمِيرٌ)⁽¹⁾ إذ إنَّهم يبدلون اللام ميماً ، وذكر ابن جنى أنَّه إبدال شاذٌّ لا يقاس عليه (2) .

ومن أمثلة ما استشهد به من الحديث النبوي الشريف على قضية صرفية ما جاء في كلامه على (التاءات) ، إذ قال : " والتاء تدخل مع تفاعلت للمشاركة ، تقول : تضارب القومُ وتقاتلوا ومنها قوله تعالى : **جُدُّ دُثْرُ ثُرُثُ** **جَانِمْ** : وفي الحديث : (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً)⁽³⁾ " (4) .

ومن أمثلة ما استشهد به على القضايا النحوية ما جاء في باب (في) التي تأتي بمعنى (أجل) ، إذ قال : " وتكون بمعنى (أجل) وقال النبي ﷺ : (لا يخافون في الله لومة لائم)⁽⁵⁾ ، ويقال : فلانٌ يُحِبُّ فلاناً في الله ، أي : من أجل الله " (6) .

وقد يستعين بالحديث الشريف في تفسير كلمة أو معنى ، من ذلك ما جاء بشأن (آمين) فذكر مجموعة من معانيها فقال : " رُوي عن سعيد المقربي عن أبي هريرة **ﷺ** أنه قال : قال رسول الله **ﷺ** : (آمين خاتم ربِّ العالمين على عباده المؤمنين)⁽⁷⁾ " (8) ، ثم ذكر الحديث بالسند ، فقال : " وحدثنا الشيخ أبو سعاد عبد الرحمن بن محمد - رحمة الله عليه - بإسناده عن أبي هريرة **ﷺ** أنه قال : آمين⁽⁹⁾ ، فمعنى هذا الحرف : أنه تُكتسب بقوله درجة في الجنة " (10) .

(1) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : 341/3 ، والجنى الداني : 140 .

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب : 423/1 .

(3) ينظر : رياض الصالحين : 291/1 .

(4) المدخل : 523 .

(5) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري (... لا نخاف في الله لومة لائم) باب (كيف يبائع الإمام الناس) : 2633/6 .

(6) المدخل : 611 .

(7) الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : 109/1 .

(8) المدخل : 98 .

(9) ينظر : السنن الكبرى (باب جهر الإمام بالتأمين) : 57/2 .

(10) المدخل : 99 .

ثم قال : " وعن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ : (يا عائشة إن اليهود قومٌ حسدة أتدرين علام يحسدوننا ؟ يحسدوننا عن القبلة التي هدانا الله إليها وصلّوا عنها ، وعن الجمعة التي هدانا الله لها وصلّوا عنها ، وعن قولنا : خلف الإمام آمين)⁽¹⁾ وقال مجاهد وهلال بن يساف وحكيم بن جُبَيْر : آمين من أسماء الله تعالى " (2) .

فالحَدَّادِيّ في بابٍ واحدٍ يستشهدُ بخمسة أحاديثٍ على أنّ هذا الموضع لم يكن لغويًا بل كان تفسيرًا لكلمة (آمين) ، فهو في منهجِه في التفسير يُعَوِّل كثيرًا على الأحاديث في شرح بعض المفردات وهذا يدلُّ على سعة حفظه وخزينة للأحاديث مما يجعله يستحضر هذه الأحاديث في بابٍ واحدٍ .

وفي بعض الأحيان يذكر الحديث بسندٍ كاملٍ وفي بعضها الآخر يكتفي بالقول : (وقال النبي) ، وربما لا يصرِّحُ بأنه حديثٌ ويكتفي بقوله : (وقيل) ، من ذلك ما جاء في كلامه على (آمين) ، إذ قال : " وقيل إن معناه : (ربّ افعل)⁽³⁾ " (4) ، فهو لم ينسب القول إلى الرسول ﷺ .

وقد استشهد في كتاب (المدخل) بأقوال الصحابة أيضًا ، ومن ذلك ما جاء بشأن (كأن قد) بعدها إحدى الأدوات المركبة قائلاً : " و (كأن قد) للتقريب كما روي عن رسول الله ﷺ وهو ما أخبرنا به الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني الحافظ ، قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي قال أبو جعفر (رحمة الله عليه) حدثنا الحسن بن عسكر عن عاصم بن علي ، حدثنا الحسن بن شعيب ،

(1) السنن الكبرى (باب جهر الإمام التأمين) : 56/2 .

(2) المدخل : 99 .

(3) الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي : 106/1 .

(4) المدخل : 100 ، وقد أشار المحقق عدنان الداودي في الحاشية إلى أنه حديث .

عمداً فعلتُ ذاك بيديّ أني أخاف إن هلكتُ أن ترني

ويُروى : ميدَ أني⁽¹⁾ .

د- كلام العرب

أمّا الرافد الثالث بعد القرآن الكريم وقراءاته ، والأحاديث النبوية الشريفة ، فهو كلام العرب وهو الذي رُفد الدرس اللغوي بما يحتاجه من الشواهد ؛ لتثبيت قاعدة واستخراج أصلٍ من الأصول ؛ لذلك اعتمدت عليه كتب النحو القديمة والحديثة واعتنت به⁽²⁾

وقد ذكرتُ حدّ هذا الرافد المهم ، وذكرت سمات الكلام الذي يُحتجُّ به ، وكيف أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في القبائل التي يحتجّ بكلامها⁽³⁾ وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء كثيراً هو :

1- الشعر

يرى تمام حسّان أنّ لغة الشعر تقتصر دون تمثيل اللغة الفصحى بما فيها من خصوصية البناء والتركيب⁽⁴⁾ ، وقريب من هذا رأي مهدي المخزومي ، إذ يرى أنّ الاقتصار على لغة الشعر وحدّه " خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي للشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً تاماً واضحاً ، فليس كلّ ما يجوز في الشعر جائزاً في النثر ولا نعني أنّ للشعر نظاماً يختلف كـ_____ لـ_____ تلاف عـ_____ نظـ_____ ام النثر ، أو تأليفاً خاصاً لا يمتُّ إلى تأليف النثر بسبب ، ولكننا نعني أنّ للشاعر في التحلّل من كثير من القيود حرية حرّمها الناثر⁽⁵⁾ .

(1) المدخل : 529 .

(2) ينظر : كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق (1950م - 2000م) (

اطروحة) : 93 .

(3) ينظر : مبحث السماع من هذا الفصل .

(4) ينظر : الأصول : 109 .

(5) مدرسة الكوفة : 328 .

وذكرت عفاف حسنين أنّ النحاة القدماء كانوا يحاولون عدم الفصل بين الشعر والنثر في تعديد القواعد وفي الاستدلال على صحتها ، وكثيراً ما كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحدّه (1) .

أمّا الحدّاديّ فقد اعتنى بالشعر فجاء في كتاب (الموضّح) في المرتبة الأولى ومن بعده القرآن الكريم ، إذ بلغ عدد الأبيات المستشهد بها أربعة عشر ومئتين بيت ، فمنهجهُ في (الموضّح) أنّه يذكر الآية موطن الدراسة ويردّها بالمعنى ثم يستشهد ببيت من الشعر أو أكثر ؛ لإثبات ورود هذا اللفظ عن العرب ، أو لإثبات قضية صرفية أو نحوية ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج فكلّ من أخذ عنه كان شاعراً يحتجّ به ، أمّا من حيث النسبة فهو لا ينسب إلا في القليل النادر .

أمّا في (المدخل) فقد ظهرت عنايته الفائقة بالشعر شأنه شأن سابقيه من النحاة واللغويين ، فقد أكثر من الاستشهاد به إلا أنّه يأتي بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم إذ بلغ عدد الأبيات المستشهد بها ثمانية وخمسة مئة بيت على عكس ما وجدته في كتاب (الموضّح) ، فيستشهد به استدلالاً على صحة ما جاء به فحفل كتاب (المدخل) بكثير من الأبيات الشعرية ، وهو كذلك لم يتجاوز في (المدخل) عصور الاحتجاج بالشعر .

أمّا منهجهُ في الاستشهاد بالشعر فهو لا يختلف عن استشهاده بآيات الذكر الحكيم ، إذ إنها كانت ترد في الأبواب لمشابقتها الآية التي هي موضوع الباب إلا أنّ الشعر عنده مؤخر ، أي : أنّ استشهاده بالشعر يأتي بعد القرآن الكريم في الباب ، فقد كان حريصاً في اختياره لشواهد القرآنية على أن تكون ذات ألفاظ مناظرة لما هو بصدد الكلام عليه ، فكان يكثر في الباب الواحد من الشواهد الشعرية، إذ ما يقارب خمسة عشر بيتاً أو أكثر ولم يكن ينسب الأبيات إلا في القليل النادر، ويكتفي بالقول : (وقال الشاعر) أو (أنشدني) .

وجدير بالذكر أنّ الحدّاديّ لم يستشهد بالشعر في المسائل الصوتية في الكتابين ، بل اقتصر استشهادهُ بها على المسائل الصرفية والدلالية والنحوية .

(1) ينظر : في أدلة النحو : 86 .

ومن ذلك ما استشهد به على المسائل الصرفية في (الموضّح) ما جاء في كلامه على قوله تعالى : **چ د گ د چ الإسراء** : 45 ، إذ قال : " سِتْرًا سَاتِرًا مفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى : **چ گ گچ الواقعة** : 31 ، أي : ساكب ، قال الشاعر (1) :

أَعْنُ تَرَسَّمَتَ مِنْ خِرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ (2)

وقد ذكر في (المدخل) بابًا واسعًا لتحويل الصيغ ذكر فيه أبياتًا شعرية وهو باب (ما جاء على وزن الفاعل بمعنى المفعول) إذ ذكر آيات كثيرة، ثم يستشهد بعد

ذلك بالشعر ومن أبرز ما استشهد به قول الحطّاية ، إذ قال : " وقال الشاعر (3) :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

يريد : المَطْعَمُ المَكْسُو (4) .

ومن أمثلة ما استشهد به على مسائل الدلالة اللغوية ما جاء في باب (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) ، إذ إنه ذكر مجموعة من الآيات القرآنية ثم أردفها بما جاء في كلام العرب حول ذلك ، إذ قال : " قال ذو الرّمة (5) :

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

وقال الآخر (6) :

أيا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعء

والنأي والبعء واحد (7) .

(1) البيت لذي الرمة ، ينظر : ديوانه : 651 .

(2) الموضّح : 71 .

(3) البيت للحطيئة ، ينظر : ديوانه : 50 .

(4) المدخل : 272 .

(5) ينظر : ديوانه : 9 .

(6) البيت للحطيئة ، ينظر : ديوانه : 63 .

(7) المدخل : 237 - 238 .

ومن أمثلة ما استشهد بالشعر على المسائل النحوية في (الموضّح) ما جاء في كلامه على إضمار (لا) في قوله تعالى : ﴿ □ □ ﴾ البقرة : 224 ، إذ قال : " أي : أن لا تبنوا (لا) مضمر ، قال امرؤ القيس⁽¹⁾ :

فقلتُ يمين الله أبرحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي⁽²⁾

ومن أمثلة ما جاء في (المدخل) من الاستشهاد على المسائل النحوية ما جاء في (باب ما جاء على صيغة المستقبل ومعناه الماضي) ، إذ ذكر الآيات التي تدخل

ضمن موضوع هذا الباب ، ومن ثمّ انتقل إلى الاستشهاد بالشعر ، فقال : " قال زياد الأعجم⁽³⁾ :

وانضح جوانب قبره بدمائها فلقد يكون أخا دمٍ وذباحٍ

يعني : لقد كان ، وقال الآخر⁽⁴⁾ :

ولقد أمرٌ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثمتَ قلتُ لا يعنيني

يسبني : يحتمل الماضي والحال ...⁽⁵⁾ .

وقد ورد عند الحداديين في مواضع أنّه كان يستشهد بالشعر منفردًا من غير أن يسبقه شاهد قرآني أو حديثي وذلك ما جاء في معرض حديثه عن (الياء) المنقلبة عن (الواو) ، إذ قال : " الياء المنقلبة عن الواو نحو : اغزي وتغزين ، وكذلك المعطي في قول بعضهم أصله : المعطو ؛ لأنه من عطا يعطو : إذا تناول وأعطى يعطي : إذا ناول غيره ، قال امرؤ القيس⁽⁶⁾ :

وتعطو برخصٍ غير شثنٍ كأنه أساريعُ ظبيٍّ أو مساويكُ إسحلٍ⁽⁷⁾

(1) ينظر : ديوانه : 125 .

(2) الموضّح : 33 .

(3) ينظر : البيت في خزنة الأدب : 4/10 .

(4) البيت لرجل من بني سلول في كتاب سيبويه 416/1، ينظر : البصائر والذخائر : 111/8

(5) المدخل : 229 - 230 .

(6) ينظر : ديوانه : 17 .

(7) المدخل : 548 .

ومن أمثلة ما استشهد به من الشعر مسبقاً بحديث وهو قول لأحد الصحابة ، وذلك عند حديثه عن (التاء) التي تزداد في أول الكلام ، إذ قال : " وتزداد التاء في أول الكلام وهي فضلة نحو قولهم : تَلآن وتَحِين ، وإنما هو الآن والحين ، وجاء في الحديث : (اذهب تَلآن معك)⁽¹⁾ يريد : الآن ، قال الشاعر⁽²⁾ :

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمطمعون تحين ما من مُطعمٍ⁽³⁾

وقد يقدّم الشاهد الشعري على الحديث ، من ذلك ما جاء عند حديثه عن أنواع التاءات ، إذ قال : " والتاء تدخل على تَفَعَّلَ ووجوه تَفَعَّلَ مختلفة ولفظها واحد ، منها : أن تحمل نفسك على شيء حتى تُعرفَ به وتُسبَبَ إليه نحو : تَشَجَّعْتَ وتَقَيَّسْتَ ، أي :

تشبهت بالشجاع وبقيس ، قال الشاعر⁽⁴⁾ :

وقيس عَيَّان ومن تقيِّسا

وقد جاء في الحديث : (هاجروا ولا تهجِّروا)⁽⁵⁾ ، أي : أخلصوا الهجرة لله ولا تشبهوا تشبهوا بهم ولستم منهم⁽⁶⁾ .

وقد ذكرتُ - فيما تقدم - أنه استشهد بالشعر مسبقاً بالدليل القرآني والحديث الشريف ، أمّا من حيث استشهاده بشعر الشعراء فلم أجدهُ قد تجاوز عصور الاحتجاج ، أي : أنه لم يستشهد بشعر الشعراء المولّدين فكلُّ ما استشهد به كان ضمن عصور الاحتجاج فما استشهد به كان من شعراء ما قبل الإسلام ، ومخضرمين ، وإسلاميين ،

(1) هذا حديث ابن عمر ، ينظر : غريب الحديث : 249/4 ، وتهذيب اللغة (أون) : 394/15 ، والفائق : 154/1 .

(2) البيت لأبي وجزة السعدي ، ينظر : خزنة الأدب : 179/4 .

(3) المدخل : 521 .

(4) البيت للعجاج ، ينظر : ديوانه : 138 .

(5) هذا ليس حديثاً للنبي ﷺ إنما هو قول لعمر بن الخطاب ؓ ، ينظر : كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (كتاب الصيد) : 420/9 .

(6) المدخل : 522 .

وأُمويين، بيّد أنّ الباحثة قد استوقفتها قول سيبويه عن قائل البيت "ولقد امر على اللئيم يسبني" الذي استشهد به الحداديّ سابقاً في الرسالة انه لرجل من بني سلول مولد.

فمن أمثلة ما استشهد به من شعر لشعراء ما قبل الإسلام ما جاء به عند حديثه عن (إلى) التي بمعنى (مع) كقوله تعالى : **ج** □ □ □ □ **ج** الص : 14 ، قال بعضهم : معناه : مع الله ، أي : مع نصره الله ... قال امرؤ القيس⁽¹⁾ :

وعين لها حدره بدره إلى حاجب علّ فيه الشعر

يريد : مع حاجب⁽²⁾ ، وغيره من الشعراء كالأعشى⁽³⁾ ، وعنترة⁽⁴⁾ ، والنابغة⁽⁵⁾ ، وطرفة⁽⁶⁾ ، وغيرهم .

ومثل هذا في (الموضّح)⁽⁷⁾ كذلك . وقد استشهد بشعر الشعراء المخضرمين في (الموضّح) و (المدخل) ومن أمثلة ذلك ما استشهد به من شعر عبد الله بن رواحة في بيان معنى (تعولوا) في قوله تعالى : **ج** ن ن ن ن **ج** النساء : 3 ، إذ قال : "تَجُورُوا ، وقال ابن رواحة⁽⁸⁾ في العول :

وعالوا عن الحقّ في سكرة وطغيانهم جهرةً يعمهونا⁽⁹⁾

ومن أمثلة ما استشهد به من شعر المخضرمين في (المدخل) ما جاء في (باب الكناية عما لم يسبق ذكره) ، إذ قال : " وقد يجوز أن يُكنى عن شيءٍ لم يسبق ذكره

(1) ينظر : ديوانه : 6 .

(2) المدخل : 439 - 440 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 56 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 366 .

(5) ينظر : المدخل : 96 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 192 .

(7) ينظر : الموضّح : امرؤ القيس : 125 ، وعمرو بن كلثوم : 57 ، وطرفة : 83 .

(8) هو في ديوان حميد بن ثور : 73

(9) الموضّح : 40 .

كقوله تعالى : **جأ ب ب ب ب** القدر : 1 ، جاء في التفسير : إنَّ المراد به القرآن أنزله الله في ليلة القدر ... قال حميد بن ثور (1) :

وصهباءُ منها كالسفينَةِ نَضَجَتْ بها الحَمَلُ حتى زادَ شهراً عديداً

يريد : الصهباء من الإبل " (2) .

ومن أمثلة ما استشهد به من شعر في (المدخل) ما جاء في معرض حديثه عن (لا) الواردة في قوله تعالى : **ج ب ب ب ب ب** نأب البقرة : 197 ، إذ قال : " فالوجه فيه النصب ؛ لأنَّ هذا منفي ؛ ولأنه كَلَّه نكرة ومع ذلك يجوز في كلام العرب إذا كررت (لا) الرفع والنصب كقول جرير (3) :

وما هجرتك حتى قلتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ " (4)

وهو في بعض الأحيان ينسبُ البيت إلى قائله وفي بعضها لا ينسب ، ويكثر في الباب الواحد الأبيات الشعرية - كما تقدم - وقد يسوق في القضية الواحدة أكثر من بيتٍ شعري لشعراء مختلفين ، وقد يكون لأحد الشعراء أكثر من بيت في المقام الواحد منها ما هو منسوب ومنها ما هو غير منسوب ، ولم يخلُ الكتابان من استشهادات بالشطر من البيت، ومن أمثلة ذلك ما جاء في كتاب (الموضَّح) إذ استشهد بعجز البيت عند حديثه عن (اللام) التي بمعنى (على) في قوله تعالى : **ج ب ب ب ب ب** الإسراء : 7 ، إذ قال : " أي : مضرتُها عليكم واللام هنا بمعنى (على) قال الشاعر (5) :

فخرٌ صريعاً لليدينِ وللنِّم

أي : على اليدين " (6) .

(1) البيت في لسان العرب (نضح) : 378/2 .

(2) المدخل : 409 .

(3) البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه : 153 .

(4) المدخل : 590 .

(5) البيت لجابر التغلبي صدره (تناوله بالرمح ثم اتنى له) ، ينظر : المفضليات : 38 .

(6) الموضَّح : 70 .

ومن أمثلة ما استشهد به بشطرٍ واحدٍ في كتاب (المدخل) ما جاء في حديثه عن (الباء) التي تأتي مكان (مِنْ) ، إذ قال : " الباء مكان من كقوله تعالى : **چ پ پ** **پ پ چ** الإنسان : 6 ، أي : منها ، تقول العرب : شَرِبْتُ بماء كذا ، أي : من ماء كذا ، وقال الهذلي (1) :

شَرِبْنَ بماء البحر ثم ترفعتُ (2)

ومما تجدرُ الإشارة إليه أنّ الحدّادِيّ في أغلب أبواب (المدخل) كان يردفُ استشهاده بالقرآن الكريم بشواهد شعرية ، سواءً أكان الباب صوتياً أم صرفياً أم دلاليّاً أم نحويّاً ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (باب الفَعُول الذي هو الفاعل) ، إذ ذكر مجموعة من الآيات ثم استشهد بعد ذلك بأبيات شعرية قائلاً : " وقال الشاعر (3) :

فلَمَّا استَقَلْتُ في حَمُولِ كَأَنَّهَا حدائق نخلِ القادسية أو حَجْرٍ

وقال (4) :

وعينانِ قال اللهُ : كونا فكانتا فعولينِ بالألِباب ما تفعلُ الحَمْرُ (5)

2- النثر

لقد اعتنى علماء العربية بكلام العرب المنثور أيّما عنايةٍ وعوّل عليه النحويون كثيراً في استنباط الأحكام وتفعيد القواعد ، وكان الحدّادِيّ واحداً من هؤلاء العلماء الذين أظهروا عنايتهم بمنثور الكلام كمنظومه ، وقد تفرّع كلام العرب المنثور لديه إلى : لغات العرب ، والأمثال .
أ- لغات العرب

(1) الشطر لأبي ذؤيب الهذلي ، وعجزه (متى لججٍ خضرٍ لهنّ نثيج) ، ينظر : ديوان الهذليين

: 51/1 .

(2) المدخل : 437 .

(3) البيت لذي الرمة ، ينظر : ديوانه : 298 .

(4) البيت لذي الرمة أيضاً ، ينظر : ديوانه : 297 .

(5) المدخل : 264 - 265 .

تُعدُّ لغات العرب أحد روافد النثر التي استقى منها النحاة وعوّلوا عليها في كتبهم ، ومنهم الحدّادِيّ إلا أنّه لم يستشهد في (الموضّح) بلغات العرب في جميع المستويات اللغوية ، وكذلك في (المدخل) الذي اقتصر استشهادهُ بها على المسائل النحوية فقط ، ومن ذلك ما استشهد به عند كلامه على قوله تعالى : **چپ پچ**

الفاحة : 2 ، إذ قال : " إنّ في **چپ پچ** أربع لغاتٍ (الحمدُ لله) برفع الدال وهي أوضح اللغات وأشهرها ، وهي لغة قريش وتميم وعليها أكثر العرب ، و (الحمدُ لله) منصوبةٌ وهي لغة قريش وكان رؤبة بن العجاج يقرأ بها⁽¹⁾ و (الحمدُ لله)⁽²⁾ بكسر الدال وهي لغة غطفان وبني عامر وقراءة الحسن رحمة الله عليه، و (الحمدُ لله)⁽³⁾ برفع الدال واللام وهي لغة ربيعة ولا علم لي بمن يقرأ بها"⁽⁴⁾.

ومن أمثلة ما استشهد به من لغات العرب في المسائل النحوية ما ذكره من اختلاف بين لغة أهل الحجاز وهذيل في (الذين) إذ قال : " وقد اختلف في لغة (الذين) قال أهل الحجاز : إنها مبنية ؛ لأنّ العرب تارةً تجيءُ بالنون على الأصل وتارةً تُسقطُ نونها استخفافاً ، فعلى ذلك أكثر العرب كقوله تعالى : **چ ث نچ التوبة** : 69 ، وبنو هذيل يقولون : إنّ (الذين) معربٌ غير مبني ، وقالوا : والدليل على ذلك وجود الواو مرفوعاً في قول بعضهم⁽⁵⁾ :

وبنو نويجية اللذون كأنهم مُعْطُ مُخْدَمَةٌ من الخِرَانِ"⁽⁶⁾

ب- الأمثال

- (1) وهي قراءة زيد بن علي أيضاً ، ينظر : شواذ القراءات : 40 .
- (2) وهي قراءة الحسن البصري ومحمد بن السميع وأبي الشقاء جابر بن زيد ، ينظر : شواذ القراءات : 40 .
- (3) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ويزيد بن خطيب ، ينظر : المحتسب : 37/1 .
- (4) المدخل : 54 .
- (5) البيت نسبه ابن الشجري لأحد الهذليين ، ينظر : أمالي ابن الشجري : 307/2 .
- (6) المدخل : 475 - 476 .

عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة ... (2) .

أما أركانه فهي أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلّة جامعة (3) .

وقد منع النحاة إنكار القياس في النحو ؛ لأنّ النحو كلّهُ قياس لهذا قيل في النحو بأنّه : " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ... (4) "

وقد قسم سعيد الأفغاني (5) علماء العربية على فريقين :

الفريق الأول : حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه فلم يكتب لمذهبه البقاء ؛ لمخالفته طبائع الأشياء ؛ ولأنّه من غير المعقول أن يكون كلامنا كلّهُ بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب ، والفريق الثاني : هم القياسيون وهم أهل القياس وإليهم يرجع الفضل في حياة اللغة الحياة النشيطة حتى أيامنا هذه (6) .

وقد سبقت مدرسة البصرة المدرسة الكوفية في استقراء اللغة ودراسة النحو العربي ومن ثمّ ظهور القياس لديهم أولاً واعتماده في تقعيد القواعد قياساً على ما سمعوه من كلام العرب ، فنجد البصريين يتشدّدون في القياس على عكس ما نراه عند الكوفيين ، إذ يقول شوقي ضيف : " إنّ المدرسة الكوفية توسّعت في الرواية والقياس توسّعاً جعل البصرة أصحّ قياساً منها ؛ لأنّها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول " (7) .

(1) الإعراب في جمل الإعراب : 45 ، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 70 .

(2) لمع الأدلة : 93 .

(3) ينظر : الاقتراح في علم اصول النحو 71 .

(4) لمع الأدلة : 95 .

(5) ينظر : في أصول النحو : 79 - 80 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 80 .

(7) المدارس النحوية : 163 .

وإصطلاحاً : هي " الوصف الذي يكون مظنة الحكم في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة " (1) .

أمّا نشأة العلة فاختلّف فيها فقيل : إنّ عبد الله بن أبي إسحاق هو أول من علّل النحو (2) ، وذكرت خديجة الحديثي أنّ تعليقات النحاة الأوّل ظهرت في أول أمرها سهلة بعيدة عن التعقيد إلى أن جاء الخليل وتلامذته ومَن بعدهم فتوسّعوا في التعليل حتى أصبحوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها ودقائقها (3) .

وقد وردت العلة عند كثير من العلماء من ذلك مثلاً ورودها عند أبي القاسم الزجاجي (ت337هـ) (4) ، وابن جنبي (5) ، وأبي البركات الأنباري (6) ، والسيوطي (7) . فتوسع النحاة في العلل وحاولوا التماسها في كثير من مجالات النحو النحو إن لم يكن في أغلبها ، ومن أولئك الذين توسعوا فيها سيبويه ومَن في طبقتهم، والفرّاء الذي كان ينزع أحياناً النزعة الفلسفية كما ذكّر عنه، والمبرّد ومَن عاصره من علماء القرن الثالث إذ كانوا يعدّون العلة والحكم النحوي رديفين لا يفترقان (8) .

(1) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) : 94 - 95 .

(2) ينظر : نزهة الألباء : 27 .

(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 317 - 318 .

(4) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64 - 65 .

(5) ينظر : الخصائص : 145/1 ، 167 ، 184 .

(6) ينظر : لمع الأدلة : 93 ، 106 ، 112 .

(7) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 83 .

(8) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 319 .

وقد ذكرت خديجة الحديثي أنّه لما جاء القرن الرابع غزت النزعة المنطقية الفكر الإسلامي، فتأثرت بها العلوم المختلفة وكان النحو أحد هذه العلوم الذي اعتمد على النحو والقياس (1) .

أمّا أقسام العلل فقد ذكر الزّجاجي (2) ثلاثة أضربٍ للعلل :

1- العلة التعليمية : وهي التي سمّاها ابن السراج (3) العلل الأوّل وتبّعهُ ابن مُضاء (ت592هـ) (4) .

2- العلة القياسية : وهي التي أطلق عليها ابن مضاء العلل الثواني (5) .

3- العلة الجدلية النظرية : وهي التي سمّاها ابن مضاء بالعلل الثالث (6) ، وهاتان العلتان أطلق عليهما ابن السراج بعة العلة (7) ، وقد دعا ابن مضاء إلى إلغائها قائلاً قائلاً : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث (8) " .
* موقف الحدّادِيّ من العلل

اعتنى الحدّادِيّ بالعلل كغيره من العلماء إلا أنّ هذا الاعتناء كان في (المدخل) دون (الموضّح) إذ خلا من العلل ؛ لصغر حجمه واقتصاره على تفسير دلالات ألفاظ القرآن الكريم . أمّا في (المدخل) فقد وردت مجموعة من العلل مبنوثة في الكتاب وسأعرض أمثلتها على وفق ورودها في كتاب (المدخل) .

1- **علة النقص** : وردت هذه العلة عند الحدّادِيّ في حديثه عن (الاسم الناقص) إذ قال : " ناقص في المعنى كالذي والتي وما ومنّ والألف اللام اللتان بمعنى الذي

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 320 ، والأصول : 192 .

(2) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64 - 66 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 54/1 .

(4) ينظر : الرد على النحاة : 127 .

(5) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(6) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 35/1 .

(8) الرد على النحاة : 151 .

(لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها ولم يكن بينهما حاجز العلة فيه ؛ لأنَّ (لا) شُبِّهت بالفعل كما شُبِّهت (إن) و (ما) بالفعل ؛ لأنَّهما مع ما بعدهما بمنزلة شيءٍ واحدٍ فكذلك (لا) " (1) .

4- **علة الجواز** : ومن أمثلة ورود هذه العلة ما جاء في كلامه على (هل) ، إذ قال : " هل تأتي للاستفهام بمعنى الأمر كقوله تعالى : **ج ج ج ج** المائدة : 91 ، و **ج ن ن ن** الصافات : 54 ، وإنما يجوز أن يكون الاستفهام بمعنى الأمر ؛ لأنَّ في الاستفهام معنى الأمر ؛ ولأنَّك إذا قلت : هل عندك شيءٌ ؟ فكأنك تأمر بأن يخبرك يكون شيء عنده " (2) .

5- **علة التمكين** : وردت هذه العلة في حديثه على أنواع المدِّ وهي علة صوتية ، إذ قال : " وأما الثاني فهو المدُّ عند الهمزة إذا كانت في كلمة واحدة مثل قوله : **ج پ پ پ** البقرة : 6 ، و **ج ع ع ع** البقرة : 22 ، و **ج پ پ پ پ پ پ** الملك : 27 ، و **ج ه ه** الروم : 10 ، وإنما جاز إذا انضمَّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء ، وأما إذا انفتح ما قبلها فلا تُمدُّ نحو قوله : **ج د و و** التوبة : 98 ، **ج □ □ □ □** الأنعام : 101 ، وهذا مدُّ وسط وهو أنقص من الأول - المدُّ التام الطويل - ؛ لأنَّه تمكين من الهمزة يوصله إلى الهمز ، والهمز أخفُّ من التشديد فلذلك كان المدُّ فيه أنقص " (3) .

6- **علة القوة** : وردت هذه العلة عند الحدَّاديِّ في حديثه عن قلب الواو والياء همزةً وهي علة صرفية ، إذ قال : " إن قيل : لأية علة قلبوا الواو همزةً في قولهم : قاول ، وكذلك الياء في نحو : كايِل وبايِع ؟ قلنا : لوقوعها بعد ألف فاعل وهي ساكنة ولم يكن إلى الحذف سبيل فقلبت همزةً ؛ لأنَّ الهمزة أقوى لاحتتمال الحركة من الواو " (4) .

(1) المدخل : 589 .

(2) المصدر نفسه : 605 .

(3) المدخل : 613 .

(4) المصدر نفسه : 617 .

Abstract

Addressed in this letter efforts at the linguistic and grammatical abi nasr al – haddada in the books (shown in the interpretation) and (the entrance of the science of interpretation of the book of allaah) .

The world al - haddada jhbz language good and the world of scholars of his time was characterized by interpretation of the book of god written explanation for the linguistically .

One of the scientists who say that the counterpart of the inevitable language has interpreted the Koran .

A range appropriate levels language acoustic and morphological and grammatical the letter contained a boot and the boot door either has divided the two sections .

I guarantee : al – haddada life and upbringing and his teachers and its effects , while the second guarantees the general description of the two books .

The first chapter : it addressed the two chapters : chapter one examined the origins of the way , and the second chapter dealt with the term language and grammar .

The second section guarantees the three chapters : chapter one : it addressed the detective voice when al – haddada and the second chapter dealt with the detective at the morphological al – haddada .

Chapter III : investigation grammatical when al – haddada and then sealed the message the most prominent findings in all of

